

التقرير الموجز للاقتصاد الكويتي الربع الثاني

انتعاش نمو الناتج المحلي
الإجمالي في الربع الأول من
العام ٢٠١٩، والائتمان يواصل
التحسن

انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام ٢٠١٩، والائتمان يواصل التحسن

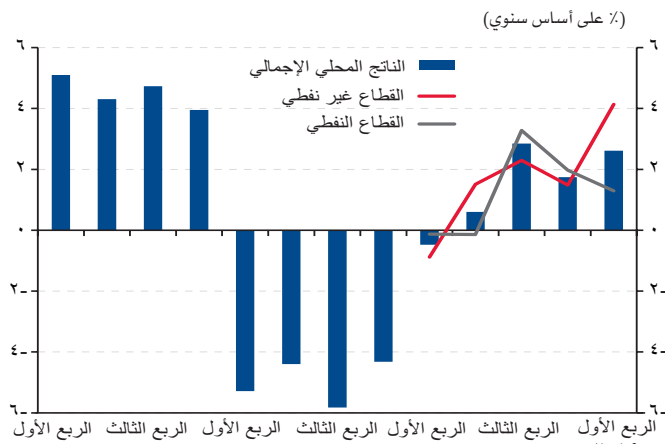
أبرز النقاط

- إنتاج النفط الكويتي يستقر عند ٢,٧ مليون برميل يومياً خلال العام الحالي بعد تمديد الأوبك وحلفائها لاتفاقية خفض الإنتاج.
- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٦٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام ٢٠١٩، بدعم من نمو القطاع غير النفطي، والذي نتوقع أن يسجل نمواً بنسبة ٢,٥٪ في العام الحالي.
- ارتفاع النفقات بنسبة ٥٪ في ميزانية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، مما قد يزيد من عجز الموازنة.
- المبيعات العقارية ما زالت قوية رغم تراجعها كما هو متوقعاً في مايو، نظراً لتزامنه مع شهر رمضان المبارك.
- نمو الائتمان يقترب من أعلى مستوياته المسجلة منذ ثلاثة أعوام تقريباً بنسبة ٦٪ على أساس سنوي في مايو.
- الأسهم الكويتية شهدت أداءً جيداً مقارنة بنظيراتها الخليجية في الربع الثاني من العام، قبيل الإعلان عن نتائج ضم السوق لمؤشر مورغان ستانلي.

السوق الكلية بما قد يؤدي إلى اتخاذ الأوبك وحلفائها لموقف مغاير. وما زلنا نتوقع أن مزيجاً من الأحداث التي تجمع ما بين خفض الأوبك وحلفائها معدلات الإنتاج وضعف نمو الطلب على النفط قد يساهم في موازنة السوق على نطاق واسع في المستقبل، كما نتوقع أن يصل سعر خام برنت في المتوسط إلى ٦٥ دولاراً للبرميل خلال كل من العامين الحالي والمقبل، حيث بلغ في المتوسط ٦٦ دولاراً للبرميل منذ بداية العام.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٦٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٩

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء / * البيانات المتعلقة بالقطاعات النفطي وغير النفطي غير متاحة قبل الربع الأول من عام ٢٠١٨

تشير البيانات الرسمية الأولية للربع الأول من العام ٢٠١٩ إلى تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام الحالي، وذلك على الرغم من خفض الإنتاج النفطي لمنظمة الأوبك وحلفائها وما لذلك من تأثير على أداء الاقتصاد بشكل عام. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٦٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام ٢٠١٩، مسجلاً أداءً قوياً مقابل نموه بنسبة ١,٧٪ في الربع الرابع من العام ٢٠١٨

على الرغم من تزايد المخاوف المتعلقة بالاقتصاد العالمي خلال الأشهر القليلة الماضية إلا أن أداء الاقتصاد الكويتي كان معتدلاً في أغلب الأحوال. فقد ارتفعت أسعار النفط في الربع الثاني من العام ٢٠١٩ على خلفية خفض الأوبك وحلفائها للإنتاج وتصاعد التوترات الجيوسياسية وذلك على الرغم من الضغوط الناتجة عن احتمال انخفاض أفاق نمو الاقتصاد العالمي. حيث ارتفعت مؤشرات النشاط غير النفطي، بما في ذلك الإنفاق الاستهلاكي ونمو الائتمان، وتفوق أداء سوق الأسهم على أقرانه في دول مجلس التعاون الخليجي بدعم من انضمام البورصة لمؤشر آخر من مؤشرات الأسواق الناشئة، مما ساهم في تعزيز الثقة وأدى إلى تزايد تدفقات رأس المال. وعلى الرغم من استمرار الحاجة إلى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلة لتعزيز النمو غير النفطي طويل الأجل وتحسين أوضاع المالية العامة، نرى أن الاقتصاد في وضع جيد لمواجهة أي تباطؤ طفيف في النمو العالمي أو في أسعار النفط خلال الفترات القادمة.

ارتفاع أسعار النفط في الربع الثاني قبل تمديد الأوبك اتفاقية خفض الإنتاج

بدأت أسعار النفط في الارتفاع خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٩، إلا أنها سرعان ما تراجعت على خلفية تصاعد المخاوف المتعلقة بأفاق نمو الاقتصاد العالمي. وبلغ سعر خام مزيج التصدير الكويتي أعلى مستوياته القياسية مقرباً من مستوى ٧٥ دولاراً للبرميل في أواخر أبريل في ظل الإشارات الدالة على تشديد سوق النفط استجابة لخفض الأوبك وحلفائها للإمدادات، إلا أنه تراجع إلى ٦١ دولاراً بحلول منتصف يونيو قبل أن يرتفع قليلاً نتيجة للتوترات الجيوسياسية الإقليمية لينتهي تداولات الشهر عند مستوى ٦٦ دولار. وفي المتوسط، ارتفعت الأسعار بنسبة ٩٪ في الربع الثاني من العام ٢٠١٩ مقارنة بالربع الأول. وفي ظل خفض توقعات نمو الطلب على النفط و«الشكوك الكبيرة» التي تواجه سوق النفط، وافقت الأوبك وحلفائها في أوائل يوليو على تمديد اتفاقية خفض الإنتاج لمدة تسعة أشهر إضافية حتى نهاية مارس ٢٠٢٠. وبلغ إنتاج النفط الخام الكويتي ٢,٦٩ مليون برميل يومياً في يونيو، ليرتفع بذلك معدل التزام الكويت بحصة خفض الإنتاج المستهدفة. ويشير ذلك إلى أن إنتاج النفط في الكويت لن يشهد تغييرات على نطاق واسع خلال الفترة المتبقية من العام الحالي وما بعد ذلك، مع افتراض عدم حدوث أي تغيير في ظروف

نقدر وجود فائض قدره ٠,٨ مليار دينار كويتي (٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بناءً على البيانات الأولية للأحد عشر شهراً الأولى من العام. إلا أن تقديرونا قد يكون متفائلاً حيث قد يتم زيادة الإنفاق في الشهر الأخير لتسوية بعض الالتزامات قبل إغلاق الحسابات النهائية للسنة المالية.

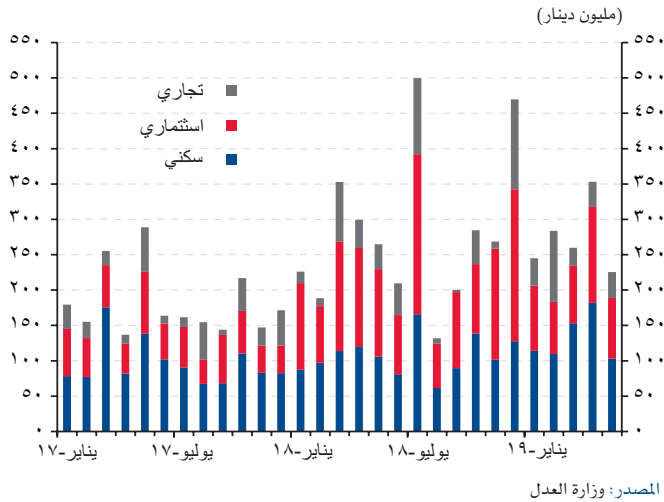
إسناد المشاريع أقل من التوقعات الأولية في الربع الثاني من العام ٢٠١٩

تباطأت وتيرة إسناد المشاريع إلى ٣٧٧ مليون دينار فقط في الربع الثاني من العام، أقل من قيمة الربع الأول البالغة ٧٠٠ مليار دينار في والتي كانت أفضل من التوقعات. وبالتالي، بلغ إجمالي المشاريع التي تم اسنادها خلال النصف الأول من العام ٢٠١٩ ما قيمته ١,١ مليار دينار كويتي، مما يشير إلى إمكانية تحقيق أداء أفضل هذا العام مقابل ١,٧ مليار دينار كويتي خلال العام ٢٠١٨ بالكامل. وجاءت مشاريع قطاع البناء في الصدارة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٩ بإجمالي بلغت قيمته (٥٢٣ مليون دينار كويتي) وقطاع النقل بقيمة (٣٦٠ مليون دينار كويتي) وتركزت معظمها في مشروعات الإسكان والطرق.

من جهة أخرى، تقرر إدراج المشاريع التي تأخر اسنادها إلى اجندة أعمال النصف الثاني من العام ٢٠١٩، مع استهداف مشاريع كبرى بقيمة ٤ مليارات دينار كويتي ليتم اسنادها خلال تلك الفترة، والتي تشمل عدداً من المشاريع في قطاعي النقل والطاقة، مثل المرحلة الأولى من مشروع ميناء مبارك الكبير ومشروع محطة الدبدبة للطاقة الشمسية ومشروع كبد لتحويل النفايات إلى طاقة كهربائية. وإذا تم تأخير اسناد تلك المشاريع الرئيسية، سيكون أداء النصف الثاني من العام أضعف بكثير. واستناداً إلى الاتجاهات التاريخية، نتوقع إسناد المشاريع بوتيرة أكثر تحفظاً لتبلغ حوالي ٢,٥ مليار دينار كويتي في العام ٢٠١٩ بصفة عامة، بما سيسجل تحسناً عن مستويات العام الماضي.

القطاع العقاري يسلك اتجاهًا إيجابياً

الرسم البياني ٣: مبيعات قطاع العقار



بلغت المبيعات العقارية ٢٢٥ مليون دينار كويتي في مايو، بتراجع بلغت نسبته ٣٦٪ على أساس شهري بعد الأداء القوي لشهر أبريل وتراجع أيضاً بنسبة ٢٥٪ على أساس سنوي. ويعزى هذا التراجع على الأرجح للعوامل الموسمية نظراً لبطء وتيرة الصفقات في شهر رمضان المبارك، حيث حدث معظم هذا التراجع في مايو. كما يرجع تباطؤ قيمة المبيعات أيضاً إلى انخفاض عدد صفقات العقار الاستثماري (أي الشقق) والعقار السكني على أساس شهري بنسبة -٤٦٪ و -٢٠٪ على التوالي. من جهة أخرى، ارتفع نشاط القطاع التجاري بأكثر من ثلاثة أضعاف على أساس شهري، بأداء قياسي حيث سجل ١٢٠ صفقة فيما قد يعزى إلى بيع العقارات التجارية الصغيرة في المناطق الجديدة في جنوب الكويت. وما زالت المبيعات مرتفعة بنسبة ٢٪ على أساس سنوي حتى مايو في ظل الارتفاع

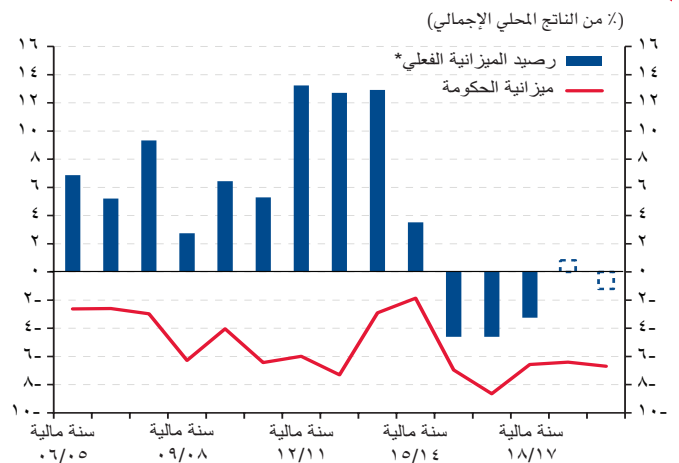
(والذي تم خفضه من ٢,٠٪). كما سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي - الذي يشمل قطاع التكرير - نمواً بنسبة ١,٣٪ (٢,٠٪ في الربع الرابع) فيما يعد أقوى قليلاً من نمو الإنتاج الرسمي للنفط خلال الربع - وربما ساهم في ذلك ارتفاع ناتج التكرير على أساس سنوي، إلا أن المفاجأة الأكبر كانت النمو في القطاع غير النفطي، الذي ارتفع بشدة إلى ٤,١٪ من ١,٥٪ في الربع الرابع من العام ٢٠١٨ (تم خفضه من ٢,٠٪). إلا أن تسارع وتيرة النمو كانت في أغلبها بسبب التعديلات المهمة التي طرأت على الضرائب والدعم التي تستخدم لتمييز أسعار السوق مقارنة بأسعار المنتجين. باستثناء ذلك، لكان نمو القطاع غير النفطي أكثر تواضعاً بنسبة ٢,٣٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٩، وهي النسبة الأقرب إلى توقعاتنا الخاصة بالمقومات الرئيسية للأداء الاقتصادي.

وأشارت البيانات الرسمية الفصلية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي و القطاع غير النفطي خلال العام الماضي بنسبة ١,٢٪ و ١,١٪ على التوالي، إلا أن تلك الأرقام قد يتم مراجعتها عند إصدار بيانات سنوية أكثر شمولية في الأسابيع المقبلة. ومن جهتنا، قمنا بالإبقاء على توقعاتنا بالنسبة لمعدل النمو المسجل في العام الماضي دون تغيير، ونتوقع نمواً للقطاع غير النفطي بنسبة ٢,٥٪ هذا العام وبنسبة أعلى قليلاً في العام ٢٠٢٠.

ارتفاع عجز الموازنة في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩

أقر مجلس الأمة الموازنة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مع الاحتفاظ بنفس مستويات النفقات الاجمالية كما ورد في مسودة الميزانية بقيمة اجمالية بلغت ٢٢,٥ مليار دينار كويتي، بزيادة تقارب ٥٪ عن ميزانية العام السابق. وعلى الرغم من عدم نشر التفاصيل النهائية بعد، إلا أن مسودة الميزانية أظهرت أن النفقات الرأسمالية (المرتبطة بالمشروعات الإنشائية وما يرتبط بها) لم يطرأ عليها سوى تعديل طفيف وظلت عند مستوى ٣,٣ مليار دينار، لتمثل بذلك نسبة ١٥٪ من النفقات الاجمالية. إلا انه تم تعديل الإيرادات وخفضها عن القيمة المحددة في المسودة إلى ١٥,٨ مليار دينار على خلفية تراجع إيرادات النفط ومع افتراض سعر النفط عند ٥٥ دولاراً للبرميل، وقد يكون هذا التعديل بسبب انخفاض إنتاج النفط المتوقع على خلفية خفض الأوبك للإمدادات. وتشير الأرقام إلى تسجيل عجز في الميزانية قدره ٦,٧ مليار دينار كويتي قبل خصم حصة احتياطي الأجيال القادمة، أي ما يوازي ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الرسم البياني ٢: الميزانية المالية



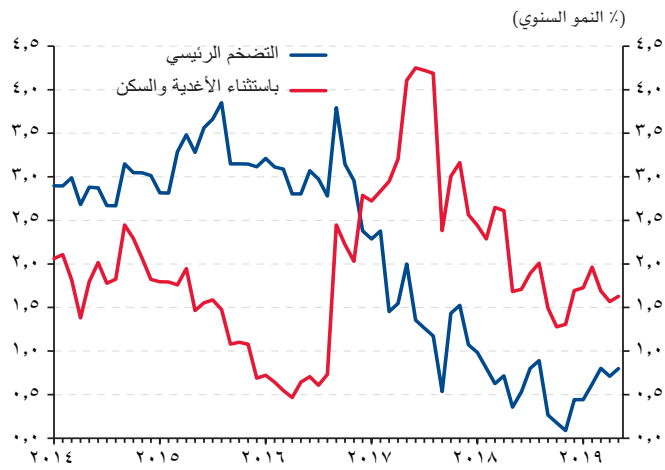
و غالباً ما تكون توقعات عجز الميزانية الحكومية متواضعة للغاية على خلفية مزيج من الافتراضات المتحفظة بالنسبة لأسعار النفط وانخفاض النفقات مقارنة بمسودة الموازنة (خاصة على صعيد الإنفاق الرأسمالي). وبناءً على افتراض سعر مزيج خام برنت عند مستوى ٦٥ دولاراً للبرميل والمزيد من ترشيد النفقات، فإننا نتوقع عجزاً أقل بكثير بقيمة ١,٢ مليار دينار كويتي، أو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام. هذا ولم يتم الإعلان بعد عن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، إلا أننا

الاستهلاكية (رفع سقف القروض الاستهلاكية إلى ٢٥,٠٠٠ دينار كويتي حالياً مقابل ١٥,٠٠٠ دينار كويتي سابقاً) في ديسمبر الماضي في ارتفاع ملحوظ في قيمة هذه القروض وذلك على الرغم من ضعف حجمها بالنظر لمستوى الإنفاق الاستهلاكي بصفة عامة.

معدلات التضخم ما زالت منخفضة

ارتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ٠,٨٪ على أساس سنوي في مايو مقابل ٠,٧٪ في أبريل. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية لارتفاع معدلات تضخم المواد الغذائية (١,٠٪ مقابل ٠,٨٪ في أبريل) واستمرار الانكماش في قطاع الإسكان (-٠,٥٪ مقابل -٠,٦٪ في أبريل) وذلك على خلفية ارتفاع تكاليف الصيانة، إلا أن تأثير ارتفاع التضخم في قطاع الاتصالات كان له التأثير الأكبر. هذا ولم يتغير مستوى التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد الغذائية والسكن، حيث استقر عند معدل ١,٦٪. ويرجع ارتفاع أسعار مؤشر قطاع المواد الغذائية والمشروبات إلى ارتفاع أسعار المأكولات البحرية واللحوم (غير المدعومة) في هذا الارتفاع، ويرجع ذلك على الأرجح إلى ارتفاع الطلب خلال شهر رمضان الكريم الذي جاء في أغلب أيام شهر مايو.

الرسم البياني ٥: مؤشر أسعار المستهلك



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم / بنك الكويت الوطني

وارتفع معدل التضخم بشكل طفيف حتى الآن خلال العام الحالي بعد أن أنهى العام ٢٠١٨ عند مستوى ٠,٤٪ إلا أنه ما يزال عند مستويات منخفضة للغاية. كما أن معظم الارتفاع الأخير يعكس التأثيرات الأساسية بعد انخفاض الأسعار قبل عام. وبالتالي، فإننا نتوقع أن يشهد التضخم ارتفاعاً متواضعاً بصفة عامة خلال العام الحالي، ليبليغ في المتوسط ١٪ مقابل ٠,٦٪ في العام ٢٠١٨، ومن الممكن أن نشهد أيضاً تراجع بمؤشر قطاع الإسكان بانكماش تبلغ نسبته ١-٪ في ضوء الإشارات الأخيرة الدالة على استمرار تراجع الإيجارات السكنية. وقد يصل معدل التضخم الأساسي هذا العام إلى ٢٪ أو أقل مقابل ١,٩٪ في العام الماضي، بما يعكس تزايد النمو الاقتصادي بمعدلات معتدلة وقوة الدينار الكويتي مقابل عملات الشركاء التجاريين للكويت، وعدم تطبيق ضرائب جديدة (مثل ضريبة القيمة المضافة أو الضريبة الانتقائية) وهو من الأمور المستبعد تحقيقها، وكذلك ضعف احتمالية خفض الدعم خلال العام الحالي.

الائتمان يواصل تعافيه تدريجياً

واصل نمو الائتمان التعافى التدريجي الذي شهده منذ أواخر العام ٢٠١٨، حيث سجل نمواً بوتيرة أسرع بلغت نسبتها ٦٪ على أساس سنوي في مايو مقابل ٥٪ في أبريل ٢٠١٨، في مارس، ليسجل أعلى وتيرة نمو منذ ثلاثة أعوام. وجاء التحسن مدعوماً بزيادة الإقراض لكل من الشركات والأفراد. وفي واقع الأمر، بلغت معدلات نمو الإقراض للشركات أعلى مستوياتها منذ ثلاثة أعوام وصولاً إلى ٦,٥٪ في شهر مايو بدعم من نمو الإقراض لقطاع العقارات (+٧,٥٪) والصناعة (+٥,٩٪)، في حين ظلت التسهيلات الشخصية (باستثناء القروض الممنوحة لشراء الأوراق

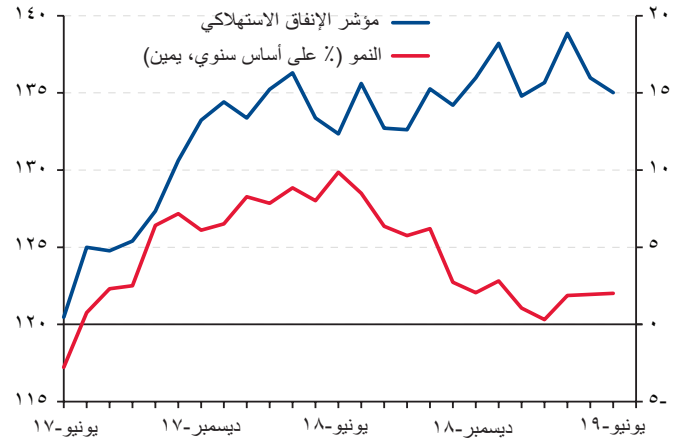
القوي في مبيعات الوحدات السكنية، إلا أن مبيعات الشقق انخفضت بعد النمو القوي الذي شهده العام ٢٠١٨. ونرى أن السوق يشهد مرحلة من الاستقرار بصفة عامة في الوقت الحالي.

وشهدت الأسعار نمواً في شهر مايو على أساس شهري، باستثناء أسعار المنازل السكنية التي شهدت انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٠,٦٪. أما بالنسبة للأداء على أساس سنوي، فقد ارتفعت الأسعار في معظم قطاعات السوق، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار المنازل السكنية بنسبة ٧٪ على أساس سنوي على الرغم من الانخفاض الشهري الذي سجلته في مايو. أما أسعار الشقق فكانت هي الاستثناء الملحوظ، حيث تراجعت الأسعار بنسبة ١,٣٪ على أساس سنوي في مايو. ويؤكد هذا الأداء وجهة نظرنا السابقة بأن سوق العقارات يبدو أنه يتمتع بوضع عام جيد إلا أن قطاع الاستثمار ما يزال ضعيفاً وذلك في ظل زيادة العرض وضعف الطلب نسبياً بسبب الشواغر المستمرة، كما شهدت الإيجارات السكنية التي يتم تضمينها كعنصر من عناصر مؤشر أسعار المستهلك انخفاضاً طفيفاً مؤخراً.

ارتفاع نمو الإنفاق الاستهلاكي في الربع الثاني من العام

بعد تراجع نمو الإنفاق الاستهلاكي خلال الربع الأول من العام ٢٠١٩، يبدو أنه قد شهد تحسناً في الربع الثاني من العام، وإن كان بمعدل معتدل. ووفقاً لمؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٩,٩٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته ١,٤٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٩، حيث واصل الإنفاق في قطاع الخدمات نموه بثبات وصولاً إلى نسبة ٥,٨٪، وتزايدت مشتريات السلع المعمرة بنسبة ١,٩٪ مقابل ٠,٤٪ في الربع السابق. إلا أنه على الرغم من ذلك، واصلت السلع غير المعمرة تراجعها، حيث شهدت تراجعاً حاداً بنسبة ٧,٠٪ مقابل تراجع بنسبة ٥,٧٪ في الربع السابق، حيث ظلت مبيعات الملابس ومستحضرات التجميل ومبيعات المتاجر العامة ضعيفة.

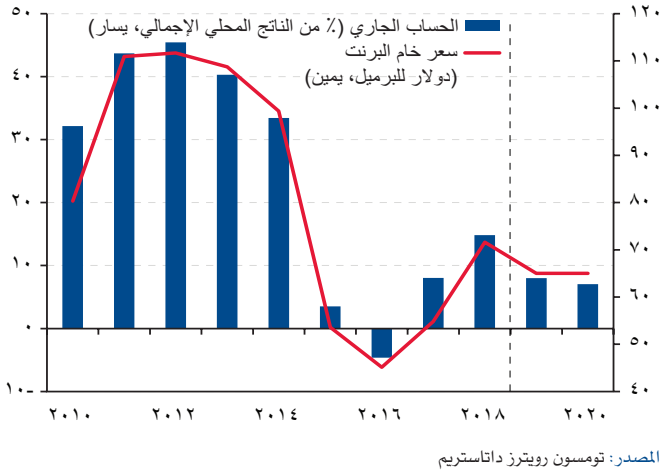
الرسم البياني ٤: مؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي



المصدر: بنك الكويت الوطني

وتتوافق تلك الأرقام مع الاتجاهات العامة لبيانات نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي الصادرة عن البنك المركزي، حيث تباطأ النمو إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من عامين وسجل نمواً بنسبة ٤٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام ٢٠١٩. واستناداً إلى مؤشر بنك الكويت الوطني، قد نشهد بعض النمو عند إصدار بيانات الربع الثاني من العام. حيث نتوقع أن يستقر نمو الإنفاق أو يتحسن بشكل طفيف في النصف الثاني من العام ٢٠١٩ في ظل استقرار مناخ الاقتصاد الكلي، واستقرار أسعار النفط في حدود تتراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ دولاراً للبرميل، ما يدفع نحو تحسن المعنويات، وكذلك استمرار الميزانية الحكومية التوسعية (بما في ذلك الأجور والمرتبات) ونمو معدلات التوظيف بمعدل جيد. ومن جهة أخرى، ساهم قرار البنك المركزي بتخفيف القيود المفروضة على القروض

الرسم البياني ٧: الحساب الجاري وأسعار النفط



تفوق بورصة الكويت على البورصات الخليجية في الربع الثاني من العام ٢٠١٩

ارتفع المؤشر العام لبورصة الكويت بنسبة ١,٩٪ على أساس شهري في يونيو، بمعدل نمو أقل بشكل طفيف من أداء مؤشر مورغان ستانلي الخليجي (٢,١٪) الذي ساهمت بورصات السعودية وقطر في تحسين أدائه خلال الشهر. كما ارتفعت معدلات السيولة نسبياً، حيث بلغ متوسط قيمة الأسهم المتداولة على أساس يومي ٣٨ مليون دينار كويتي. وجاء قطاعي السلع الاستهلاكية والبنوك في الصدارة بنمو بلغت نسبته ١٢٪ و ٣٪ على أساس شهري. أما من جهة صافي التدفقات الأجنبية، فقد تراجعت في يونيو مقارنة بالمستوى الاستثنائي الذي بلغت في مارس بقيمة ١٤١ مليون دينار، إلا أنه ظل في حدود مقبولة نسبياً، حيث بلغ ٣٥ مليون دينار. وبالنسبة للربع الثاني ككل، كان أداء سوق الكويت قوياً مقارنة بأقرانه، حيث ارتفع بنسبة ٢,٨٪ مقابل ٠,٥٪ للبورصات الخليجية.

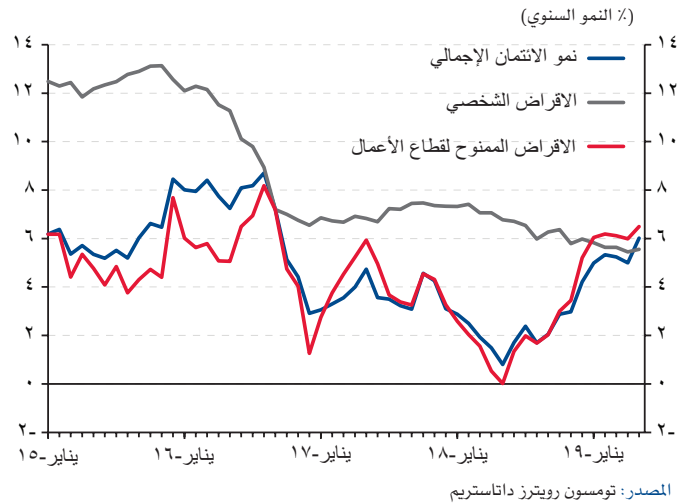
وساهم في تعزيز المعنويات الإيجابية خلال العام الحالي عمليات إعادة تصنيف الوزن الترجيحي للأسهم ضمن مؤشر فوتسي راسل في مارس وإعلان الشركات عن تحقيق نتائج مالية جيدة، إلى جانب توقع إعلان إدراج السوق ضمن مؤشر مورغان ستانلي، والذي تم رسمياً الإعلان عنه في ٢٥ يونيو، وسيتم تطبيقه بدءاً من مايو ٢٠٢٠ بمجرد إصدار تأكيداً بذلك في ديسمبر. ومن المتوقع أن تساهم تلك الخطوة في تدفق استثمارات صناديق غير نشطة إضافية في حدود ٢,٢ إلى ٢,٨ مليار دولار، بالإضافة إلى تدفقات استثمارات صناديق نشطة بمستويات كبيرة. وعلى الرغم من ذلك، يجب ألا نغفل أن الأسواق الإقليمية تواجه العديد من المخاطر السلبية، حيث شهدنا بالفعل تباطؤاً ملحوظاً في أداء الربع الثاني مقابل الربع الأول في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتعثّر المحادثات التجارية، وتراجع أسعار النفط وتباطؤ النمو العالمي.

آفاق النمو الاقتصادي للعام ٢٠١٩

سيساهم ضعف أداء قطاع النفط في الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الحالي ويمكن أن يمتد ذلك في العام المقبل أيضاً في ضوء تمديد الأوبك وحلفائها لاتفاقية خفض الانتاج حتى مارس ٢٠٢٠ وربما لفترة أطول من ذلك. ويقدر أن يتراوح النمو غير النفطي في حدود ٢,٥٪ بدعم من السياسات النقدية المواتية وزيادة النفقات العامة كما تشير مسودة الموازنة. هذا ويقع تمويل عجز الميزانية بشكل أساسي على عاتق موارد صندوق الاحتياطي العام في ظل غياب إقرار مشروع قانون الدين العام الجديد. ويتطلب هذا الوضع اعتماد تدابير مالية وهيكلية لتوسيع قاعدة الإيرادات (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية)، وخفض الدعم، وتحفيز أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك خلق بيئة استثمارية داعمة من خلال تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية والحد من القيود التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

المالية) عند مستويات ثابتة بنمو بلغت نسبته ٥,٦٪، وذلك على الرغم من تباطؤ قروض الإسكان (٤,٣٪). أما على صعيد القروض الاستهلاكية، فقد واصلت نموها على خلفية الاستفادة من قرار بنك الكويت المركزي الصادر في ديسمبر الماضي بخصوص الحد من قيود الإقراض، حيث تمكن من تسجيل نمو بلغت نسبته ١٤,٢٪ في مايو. ونتوقع أن يصل إجمالي نمو الائتمان في العام ٢٠١٩ إلى حوالي ٥٪ على أساس سنوي بدعم من استقرار بيئة الاقتصاد الكلي والنمو الملحوظ في اسناد المشاريع التنموية وسوق العمل.

الرسم البياني ٦: الائتمان المصرفي



في ذات الوقت، نمت الودائع في مايو وان كان ما بمعدل ضعيف بلغ ١,٥٪ على أساس سنوي مقابل ١,٣٪ في أبريل. ويعزى هذا الارتفاع لنمو الودائع الحكومية، في حين تباطأ نمو الودائع الخاصة إلى ٠,١٪ فقط مقابل ٢,٢٪ في أبريل.

فائض الحساب الجاري يتضاعف في العام ٢٠١٨

تعزز وضع الحساب الجاري في العام ٢٠١٨، حيث سجل فائضاً للسنة الثانية على التوالي منذ العام ٢٠١٦ وهو أول عجز منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً. وارتفع الفائض في العام ٢٠١٨ إلى ٦,٢ مليار دينار كويتي (١٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في العام ٢٠١٧ البالغ ٢,٩ مليار دينار كويتي (٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ويعزى ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع إيرادات تصدير النفط بنسبة ٢١٪ بفضل ارتفاع الأسعار وتسجيل دخل بقيمة ٦,٤ مليار دينار كويتي من الاستثمارات الأجنبية. ويعكس هذا الأخير عائدات الاستثمارات الحكومية في الخارج بصفة رئيسية. كما كان نمو الواردات السلعية معتدلاً وبلغت نسبته ٦٪ بما يعكس نمواً ضعيفاً (إلى حد ما) من جهة القطاع غير النفطي بصفة عامة خلال العام الماضي.

ومن جهة أخرى، شهد الحساب المالي والرأسمالي لميزان المدفوعات ارتفاع خروج رؤوس الأموال إلى ٧,٥ مليار دينار كويتي مقابل ٥,٤ مليار دينار كويتي في العام ٢٠١٧. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ١٠٤ ملايين دينار كويتي (٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) فيما يعد ثاني أقل مستوى منذ عشرة أعوام. إلا أن صافي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية قد ارتفع إلى ٧٢٦ مليون دينار كويتي بدفع من قيام المواطنين الكويتيين ببيع سنداتهم الأجنبية وقيام المستثمرين الأجانب بشراء السندات والأسهم الكويتية على خلفية إدراج السوق الكويتي ضمن مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

توقعات / تقديرات		٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٢٠١٩	٢٠١٨							
(مليار دينار)								
٤٠,٥	٤١,٥	٣٦,٣	٣٣,١	٣٤,٥	٤٦,٣	٤٩,٤	٤٨,٧	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
١٩,٢	٢١,٣	١٦,٢	١٦,٣	١٥,٧	٢٩,٢	٣٢,٧	٣٣,٢	النفطي
٢٦,٣	٢٥,٤	٢٤,٦	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٢	٢٢,٤	٢١,٤	غير النفطي
(نسبة التغير)								
١,٠	١,٨	٣,٥-	٢,٩	٠,٦	٠,٥	١,١	٦,٦	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٠,٥-	١,٢	٧,٢-	٣,٩	١,٧-	٢,١-	١,٨-	١٠,٣	النفطي
٢,٥	٢,٥	٢,٢	١,٦	٠,٤	٤,٨	٤,٢	٣,٤	غير النفطي
...	٤,٢	٣,١	٢,٩	٨,٥	٦,١	٨,١	٤,٦	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
...	٣,٩	٣,٨	٣,٦	١,٧	٣,٤	١٠	٧,٧	عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢)
١,٠	٠,٦	١,٥	٣,٥	٣,٧	٣,٢	٢,٧	٣,٣	التضخم (%/النمو السنوي، متوسط)
١,٥	٠,٤	١,١	٢,٤	٣,١	٣,٠	٢,٦	٢,٨	التضخم (%/النمو السنوي، نهاية الفترة)
(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)								
٣,٠-	٢,٠	٩,٠-	١٣,٩-	١٣,٤-	٧,٦	٢٦,١	٢٦,١	الميزان المالي (قبل استقطاع تحويلات صندوق الأجيال القادمة)
٤٧,٩	٤٩,٣	٤٤,١	٣٩,٦	٣٩,٥	٥٣,٩	٦٤,٤	٦٥,٧	الإيرادات
٤٢,٤	٤٤,٩	٣٩,٤	٣٥,٤	٣٥,٠	٤٨,٦	٥٩,٣	٦١,٥	النفطية
٥,٦	٤,٤	٤,٧	٤,٣	٤,٥	٥,٢	٥,١	٤,٢	غير النفطية
٥٠,٩	٤٧,٣	٥٣,١	٥٣,٦	٥٢,٩	٤٦,٣	٣٨,٣	٣٩,٦	المصروفات
٤,٨	٤,٩	٤,٤	٤,٠	٤,٠	١٣,٥	١٦,١	١٦,٤	تحويلات صندوق الأجيال القادمة
٧,٨-	٣,٠-	١٣,٤-	١٧,٩-	١٧,٣-	٥,٩-	١٠,٠	٩,٦	الميزان المالي الأشمل (بعد استقطاع تحويلات صندوق الأجيال القادمة)
١١,٩	١١,٥	١٣,٠	١٣,٤	١٢,٤	٨,٥	٧,٠	٥,٩	الدخل الاستثماري*
١٢,٧	١٤,٨	٢٠,٠	١٩,٦	٤,٦	٣,٤	٣,١	٣,٢	الدين العام
٨,٠	١٤,٨	٨,٠	٤,٦-	٣,٥	٣٣,٤	٤٠,٣	٤٥,٥	ميزان الحساب الجاري
٢٤,٧	٢٩,٨	٢١,٥	١٧,٨	٢٤,٤	٤٧,٧	٥١,٨	٥٤,٨	ميزان السلع
٤٩,٤	٥٢,٦	٤٦,٢	٤٢,٥	٤٧,٥	٦٤,٢	٦٦,٥	٦٨,٧	الصادرات
٢٤,٨	٢٢,٨	٢٤,٧	٢٤,٧	٢٣,٢	١٦,٦	١٤,٧	١٣,٩	الواردات
٢٠,٠-	١٧,٧-	١٦,٩-	١٨,٣-	١٧,٤-	١١,١-	٨,٥-	٧,٠-	صافي الخدمات
١٤,٧	١٣,٥	١٥,٧	١١,٧	١١,١	٩,٦	٨,٠	٧,٣	صافي الدخل الاستثماري
١١,٤-	١٠,٨-	١٢,٣-	١٥,٨-	١٤,٥-	١٢,٧-	١١,٠-	٩,٦-	تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج
...	٠,٣٠٢	٠,٣٠٣	٠,٣٠٢	٠,٣٠١	٠,٢٨٥	٠,٢٨٤	٠,٢٨٠	سعر الصرف (دينار مقابل دولار)
...	٣,٠٠	٢,٧٥	٢,٥٠	٢,٢٥	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	سعر فائدة البنك المركزي
٦٣	٦٩	٥١	٣٩	٤٨	٩٥	١٠٥	١٠٩	سعر خام التصدير الكويتي (دولار للبرميل)
٢,٧١	٢,٧٤	٢,٧٠	٢,٩٥	٢,٨٦	٢,٨٧	٢,٩٢	٢,٩٨	إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

* بالاستناد إلى تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء وبنك الكويت الوطني.

الجدول ٢: البيانات الاقتصادية الشهرية

(مليار دينار، ما لم ينص خلاف ذلك)

	ديسمبر ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠١٨	يناير ٢٠١٩	فبراير ٢٠١٩	مارس ٢٠١٩	أبريل ٢٠١٩	مايو ٢٠١٩	يونيو ٢٠١٩
الاثتمان	٣٥,٤	٣٦,٩	٣٧,٠	٣٧,١	٣٧,٤	٣٧,٢	٣٧,٦	...
النمو (%/النمو السنوي)	٣,١	٤,٣	٥,٠	٥,٣	٥,٢	٥,٠	٦,٠	...
عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢)	٣٧,١	٣٨,٦	٣٨,٦	٣٨,٧	٣٨,٩	٣٨,٨	٣٨,٢	...
النمو (%/النمو السنوي)	٣,٨	٤,٠	٥,٢	٤,٧	٥,٠	٢,٦	٠,٦	...
التضخم (%/النمو السنوي)	١,١	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٨	...
باستثناء الأغذية والسكن (%/النمو السنوي)	٢,٦	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٧	١,٦	١,٦	...
المبيعات العقارية (مليون دينار)	١٧١	٤٧٠	٢٤٥	٢٨٤	٢٦٠	٣٥٣	٢٢٥	...
النمو (متوسط فترة الإثني عشر شهراً، %/النمو السنوي)	٦,٩-	٥٦,١	٥٣,٧	٥٥,٦	٤٥,٢	٣٧,٩	٣٧,٧	...
مؤشرات أسعار العقار:								
المنازل السكنية	١٥٢	١٥٦	١٥٨	١٥٩	١٦١	١٦٠	١٥٩	...
الأراضي السكنية	١٧٤	١٧٦	١٧٨	١٧٦	١٧٢	١٧٠	١٧٥	...
المباني الاستثمارية	١٨١	١٩٤	١٩٢	١٩٠	١٨٧	١٩٠	١٩٤	...
ثقة المستهلك (مؤشر)	١١٠	١١٠	١٠٣	١٨٠	١٠٣
سعر خام التصدير الكويتي (دولار للبرميل)	٦١	٥٧	٥٨	٦٤	٦٧	٧١	٧٠	٦٣
البورصة - المؤشر الوزني	٤٨٣٠	٥٠٨٠	٥٢٠٦	٥٢٣٢	٥٦١٨	٥٦٣٠	٥٧٢٦	٥٨٣٢
النمو (%/النمو السنوي)	...	٠,٦-	٢,٥	٠,٥	٧,٤	٠,٢	١,٧	١,٩

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الجدول ٣: البيانات الاقتصادية الربع سنوية

(مليار دينار، ما لم ينص خلاف ذلك)

	الربع الرابع ٢٠١٥	الربع الرابع ٢٠١٦	الربع الرابع ٢٠١٧	الربع الأول ٢٠١٨	الربع الثاني ٢٠١٨	الربع الثالث ٢٠١٨	الربع الثاني ٢٠١٩	الربع الأول ٢٠١٩
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%/النمو السنوي)	١,٧	٤,٠	٤,٣-	٠,٥-	٠,٦	٢,٩	١,٧	٢,٦
النفطي	٠,٩	٢,٢	٥,٨-	٠,١-	٠,١-	٣,٣	٢,٠	١,٣
غير النفطي	٠,٣	٢,٧	١,٦	٠,٩-	١,٥	٢,٣	١,٥	٤,١
إنفاق أجهزة نقاط البيع	٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,٧	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٩
النمو (%/النمو السنوي)	١٠,٠	٩,١	١١,٤	١٥,٨	١٦,٦	١٤,١	١٠,٩	٧,٨
ميزان الحساب الجاري	٠,١-	٠,٦	١,٢	١,٩	٢,٧	٠,٩	١,٦	...
الصادرات	٣,٦	٤,١	٤,٧	٥,٧	٦,٢	٦,٠	٥,٤	...
الواردات	٢,١	٢,١	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٣	...

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء ووزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الفرع الرئيسي

الكويت
بنك الكويت الوطني
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

دليل الفروع الخارجية والشركات التابعة

مصر البنك الوطني المصري Plot 155, City Center, First Sector 5th Settlement, New P.O. Box 229, 11835 Cairo, Egypt Tel: + 20 2 26149300 Fax: + 20 2 26133978	لبنان بنك الكويت الوطني الفرع الرئيسي BAC Building Justinien Street P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh 1107 2200 Beirut, Lebanon Tel: +961 1 759700 Fax: +961 1 747866	المملكة العربية السعودية بنك الكويت الوطني Al Khalidiah District, Al Mukmal Tower, Jeddah P.O. Box: 15385 Jeddah 21444 Kingdom of Saudi Arabia Tel: +966 2 603 6300 Fax: +966 2 603 6318	الأردن بنك الكويت الوطني الفرع الرئيسي Al Hajj Abdul Rahim Street Hijazi Plaza, Building # 70 P.O. Box 941297 Amman 11194, Jordan Tel: +962 6 580 0400 Fax: +962 6 580 0441	البحرين بنك الكويت الوطني GB Corp Tower, Block 346 Road 4626, Building 1411 P.O.Box 5290 Manama Kingdom of Bahrain Tel: +973 17 155 555 Fax: +973 17 104 860
فرنسا بنك الكويت الوطني إنترناشيونال 90 Avenue des Champs-Élysée 75008, Paris France Tel: +33 1 5659 8600 Fax: +33 1 5659 8623	العراق بنك الائتمان العراقي Street 9, Building 187 Sadoon Street, District 102 P.O. Box 3420 Baghdad, Iraq Tel: +964 1 7182198/7191944 +964 1 7188406/7171673 Fax: +964 1 7170156	الولايات المتحدة الأمريكية بنك الكويت الوطني فرع نيويورك 299 Park Avenue New York, NY 10171 United States of America Tel: +1 212 303 9800 Fax: +1 212 319 8269	الإمارات العربية المتحدة بنك الكويت الوطني فرع ابوظبي Sheikh Rashed Bin Saeed Al Maktoom Road P.O. Box 113567 Abu Dhabi, U.A.E Tel: +971 2 4199555 Fax: +971 2 2224277	الإمارات العربية المتحدة بنك الكويت الوطني فرع دبي Latifa Tower Sheikh Zayed Road P.O. Box. 9293 Dubai, UAE Tel: +971 4 3161600 Fax: +971 4 3888588
تركيا البنك التركي - شركة تابعة Valikonagi Avenue No. 1 P.O. Box 34371 Nisantasi, Istanbul Turkey Tel: +90 212 373 6373 Fax: +90 212 225 0353	سنغافورة بنك الكويت الوطني فرع سنغافورة 9 Raffles Place # 24-02 Republic Plaza Singapore 048619 Tel: +65 6222 5348 Fax: +65 6224 5438	الصين بنك الكويت الوطني Suite 1501-1502, AZIA Center 1233 Lujiazui Ring Road Shanghai 200120, China Tel: +86 21 8036 8000 Fax: +86 21 8036 0801	المملكة المتحدة فرع بورنمان سكوير 7 Portman Square London, W1H 6NA United Kingdom Tel: +44 20 7224 2277 Fax: +44 20 7486 3877	المملكة المتحدة الفرع الرئيسي 13 George Street London, W1U 3QJ United Kingdom Tel: +44 20 7224 2277 Fax: +44 20 7224 2101

NBK Capital - إن بي كي كابيتال

الإمارات العربية المتحدة Precinct Building 3, Office 404 DIFC Sheikh Zayed Road P.O. Box 506506, Dubai United Arab Emirates Tel: +971 4 365 2800 Fax: +971 4 365 2805	الكويت 38th Floor, Arraya II Building Block 6, Shuhada'a Street Sharq P.O. Box 4950, Safat 13050 Kuwait Tel: +965 2224 6900 Fax: +965 2224 6904 / 5
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

بعد توخي الحذر الشديد في صياغة هذا الإصدار، يخلي بنك الكويت الوطني كامل مسؤوليته عن أي خسائر مترتبة على استخدامه. يتم توزيع تقرير الاقتصاد الكويتي لعملاء البنك الوطني وشركائه مجاناً، ويمكن إيجاده، بالإضافة إلى التقارير السابقة، على موقع بنك الكويت الوطني الإلكتروني تحت قائمة "التقارير". الرجاء زيارة موقعنا: www.nbk.com للاطلاع على تقارير أخرى. للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع قسم البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الوطني على رقم: ٢٢٥٩ ٥٥٠٠ (+٩٦٥)، أو على البريد الإلكتروني: econ@nbk.com.

© ملاحظة على حقوق النشر: يعد هذا التقرير أحد إصدارات بنك الكويت الوطني المحفوظة، ولا يحق لأحد إعادة نشره أو طباعته دون الموافقة المسبقة من بنك الكويت الوطني.